



رابطة العالم الإسلامي
المجمع الفقهي الإسلامي

ندوة
الأسرة المسلمة والتحديات المعاصرة

استلحاق ولد الزنى في النسب

الشيخ أحمد بن المرابط بن الشيخ محمد الشنقيطي
مفتي عام موريتانيا وإمام الجامع الكبير - نواكشوط

أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بالنسب غاية الاهتمام فجعلت حفظ النسل مقصداً من مقاصدها الكلية الضرورية، ومعلوم أن الضروريات لا تستقيم مصالح الناس إلا بحفظها ورعايتها، لذا قال الشاطبي - رحمه الله تعالى -: «فَأَمَّا الضَّرُورِيَّةُ، فَمَعْنَاهَا أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْهَا فِي قِيَامِ مَصَالِحِ الدِّينِ والدُّنْيَا، بِحَيْثُ إِذَا فَقِدَتْ لَمْ تَجَرْ مَصَالِحُ الدُّنْيَا عَلَى اسْتِقَامَةٍ، بَلْ عَلَى فُسَادٍ

وَتَهَارُجُ وَفُوتَ حَيَاةٍ، وَفِي الْأُخْرَى فُوتَ النَّجَاةِ وَالنَّعِيمِ، وَالرُّجُوعُ
بِالْخَسْرَانِ الْمُبِينِ»^(١).

ورعاية لهذا المقصد فقد رسمت الشريعة الإسلامية منهجا قويمًا يُبَيِّن
وينظم العلاقة بين الرجل والمرأة: فأباحَت الزواج وحرمت الزنى، واهتمت
ببناء الأسرة على أساس من الطهر والشرف والعفة، لأن الأسرة هي اللبنة
الأولى في بناء المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسدت، ومن
أعظم القضايا التي تتعلق بشؤون الأسرة في هذا العصر مشكلة الأولاد
الناجمين من الزنى وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج، فهي قضية
اجتماعية موجودة في الواقع وتحتاج إلى حل.

وانطلاقاً مما تقدم استجبت للمشاركة في ندوة: «استلحاق ولد الزنى
في النسب»- الذي يعتزم المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم
الإسلامي إقامتها- ببحث تحت عنوان: «استلحاق ولد الزنى في النسب».
ويتألف البحث من محورين: الأول: إثبات نسب أولاد الزنى، الحكم،
والضوابط، والشروط، والثاني: عناية الإسلام باللقطاء.
وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: وتشتمل على خطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الاستلحاق.

المطلب الثاني: تعريف الزنى.

المبحث الثاني: استلحاق ولد الزنى، الحكم، والضوابط، والشروط، وفيه
ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم استلحاق ولد الزنى إذا كانت أمه فراشاً لزوج، أو سيد.

المطلب الثاني: حكم استلحاق ولد الزنى إذا لم تكن أمه فراشاً لزوج، أو

سيد.

المطلب الثالث: ضوابط، وشروط الاستلحاق.

المبحث الثالث: عناية الإسلام باللقطاء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف اللقيط.

المطلب الثاني: حكم التقاط اللقيط.

المطلب الثالث: عناية الإسلام باللقطاء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

(١) ينظر: الموافقات: ١٨/٢.

المبحث الأول

التعريف بمفردات عنوان البحث

المطلب الأول: تعريف الاستلحاق.

تعريف الاستلحاق في اللغة:

الاستلحاق: مصدر استلحق، يقال: استلحق فلان فلاناً إذا ادعاه ونسبه إلى نفسه، والملحق: الدعي الملتصق بغير أبيه^(١). قال ابن فارس- رحمه الله تعالى:- اللام والخاء والقاف أصل يدل على إدراك شيء وبلوغه إلى غيره، يقال: لحق فلان فلاناً فهو لاحق، والحق بمعناه، والملحق: الدعي الملتصق^(٢).

تعريف الاستلحاق في الاصطلاح:

هو: ادعاء المدعي أنه أب لغيره^(٣). فالاستلحاق هو الإقرار بالنسب^(٤) والتعبير بلفظ الاستلحاق هو استعمال المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأما الحنفية فاستعملوه في الإقرار بالنسب على قلة^(٥).

المطلب الثاني: تعريف الزنى:

تعريف الزنى في اللغة:

الزنى يمد ويقصر، يقال: زنى الرجل يزني زنى، بالقصر، وزناً بالمد، وكذلك المرأة، والجمع زناة مثل: قاض وقضاة، والقصر، لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن الكريم، وقد جرى الرسم العثماني على أن يكتب بألف مقصورة: كما في قول الله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (الإسراء: ٣٢). ويجوز لغة أن يكتب بألف هكذا (الزنا)، والنسبة إلى المقصور زنوي، والنسبة إلى الممدود زنائي، والمد لغة أهل نجد، وقيل لغة بني تميم منهم خاصة، قال الفرزدق: أبا جاضر من يزني يعرف زناؤه ومن يشرب الخراطوم يصبح مسكراً^(٦).

قال ابن فارس- رحمه الله تعالى:- الزاء والنون والحرف المعتل لا تتضايّف، ولا قياس فيها لواحدة على أخرى، فالأول الزنى، معروف، ويقال إنه يمد ويقصر^(٧).

تعريف الزنى في الاصطلاح:

عرف الزنى بتعريفات متقاربة، ومن هذه التعريفات ما يأتي: فعند الحنفية: الزنى: وطء مكلف في قبل مُشْتَهَاة خالٍ عَنِ الْمَلِكِ وَشُبْهَتِهِ^(٨).

(١) ينظر: الصحاح: ١٥٤٩/٤، ولسان العرب: ٣٢٨/١٠، والمصباح المنير: ٥٥٠/٢.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٣٨/٥.

(٣) ينظر: حدود ابن عرفة: ص ٣٣٥.

(٤) ينظر: المبسوط للرخسي: ١٠٦/١٧، وشرح الخرخشي على مختصر خليل: ١٠٠/٦، ومنح الجليل شرح مختصر خليل: ٤٧٢/٦، وروضة الطالبين: ٤١٤/٤، ومغني المحتاج: ٣٠٤/٣، والمغني: ٧٦/٨، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٥٤/٩.

(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية: ٨٤/٤.

(٦) نسب الجوهري وابن منظور هذا البيت للفرزدق، ينظر: الصحاح: ٢٣٦٨/٦، ولسان العرب: ٣٥٩/١٤.

(٧) ينظر: الصحاح: ٢٣٦٨/٦، ولسان العرب: ٣٥٩/٤، والمصباح المنير: ٢٥٧/١.

(٨) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٦/٣.

(٩) ينظر: تبیین الحقائق: ٦٤/٣، والبحر الرائق: ١٠٦/٣.

وعند المالكية: الزَّنى: الشَّامِلُ لِلَّوَاطِ مَغِيبُ حَشْفَةِ أَدَمِيٍّ فِي فَرْجِ آخَرٍ
دُونَ شَبْهَةِ حُلِهِ عَمْدًا^(٦)
وعند الشافعية: الزَّنى: إِيْلَاجُ الذَّكَرِ بِفَرْجٍ مُحَرَّمٍ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشَّبْهَةِ
مُسْتَهْيٍ^(٧)
وعند الحنابلة: الزَّنى: إِيْلَاجُ فَرْجِ أَدَمِيٍّ فِي فَرْجِ أَدَمِيٍّ، لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا
شَبْهَةَ مِلْكَ^(٨)
وَقَالَ الخرجاني- رحمه الله تعالى -: الزَّنى: الوطءُ فِي قُبُلِ خَالٍ عَنِ
مِلْكَ وَشَبْهَةِ^(٩)
ويمكن أن يقال إن هذا التعريف من أحسن التعريفات لاختصره،
واقصره على الوطء في القبل دون الدبر الذي يعرف بالواط.

المبحث الثاني

استلحاق ولد الزنى

الحكم، والضوابط، والشروط

المطلب الأول: حكم استلحاق ولد الزنى إذا كانت أمه فراشاً لزوج، أو سيد:

أجمع علماء المسلمين على أن المرأة إذا كانت فراشاً لزوج أو سيد
وجاءت بولد ولم ينفه صاحب الفراش أنه لا ينسب إلى الزاني ولا يلحق به
ولو استلحقه، وإنما ينسب لصاحب الفراش، قال ابن عبد البر- رحمه الله
تعالى:- فلما جاء الإسلام أبطل به رسول الله ﷺ حكم الزنى لتحريم إياه،
وقال: «وَلِلْعَاهِرِ الْجَزْرُ» فَتَقَيَّ أَنْ يَلْحَقَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَدُ الزَّانِي، وَأَجْمَعَتْ
الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ تَقْلًا عَنْ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّ
وَلَدٍ يُولَدُ عَلَى فِرَاشٍ لِرَجُلٍ لَاحِقًا بِهِ عَلَى كُلِّ جَالٍ، إِلَى أَنْ يَنْفِيهِ بِلَعَانٍ عَلَى
حُكْمِ اللَّعَانِ... وَأَجْمَعَتْ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْحُرَّةَ فِرَاشٌ بِالْعَقْدِ عَلَيْهَا
مَعَ إِمْكَانِ الْوَطْءِ وَإِمْكَانِ الْحَمْلِ، فَإِذَا كَانَ عَقْدُ النِّكَاحِ يُمْكِنُ مَعَهُ الْوَطْءُ
وَالْحَمْلُ فَالْوَلَدُ لَصَاحِبِ الْفِرَاشِ، لَا يَنْتَفِي عَنْهُ أَبَدًا بِدَعْوَى غَيْرِهِ، وَلَا بِوَجْهِ
مَنْ الْوُجُوهُ إِلَّا بِاللَّعَانِ^(١)

وقال ابن قدامة- رحمه الله تعالى:- وأجمعوا على أنه إذا وُلِدَ عَلَى
فِرَاشِ رَجُلٍ فَادْعَاهُ آخَرٌ، أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيْمَا إِذَا وُلِدَ عَلَى غَيْرِ
فِرَاشٍ

المطلب الثاني: حكم استلحاق ولد الزنى إذا لم تكن أمه فراشاً لزوج، أو سيد:

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:
القول الأول: أن ولد الزنى، لا يلحق بالزاني، إذا استلحقه، وإنما ينسب
إلى أمه، وهذا هو القول المعتمد في المذاهب الأربعة، وإليه ذهب جماهير
العلماء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(٥) ينظر: حدود ابن عرفة: ص ٤٩٢، والتاج والإكليل: ٣٨٧/٨، ومواهب الجليل للحطاب: ٢٩١/٦.

(٦) ينظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص ٢٩٥، ومغني المحتاج: ٤٤٢/٥.

(٧) ينظر: المغني: ١١/٩، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ١٧٦/١٠.

(٨) ينظر: التعريفات: ص ١١٥.

(٩) ينظر: التمهيد: ١٨٣/٨.

(١) ينظر: المغني: ٣٤٥/٦.

(٢) ينظر: المبسوط للرخسي: ١٥٤/١٧، وبدائع الصنائع: ٢٤٢/٦، وتبيين الحقائق: ١٠٤/٣.

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ١٨٣/٨، والبيان والتحصيل: ٤٠٦/٦، ومواهب الجليل للحطاب: ٢٤٠/٥.

(٤) ينظر: الأم: ٣١٥/٧، والحاوي الكبير: ١١٢/٨، وروضة الطالبين: ٤٤٠/٦.

وقد استدلل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:
الدليل الأول: عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: يا رسول الله، هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي فيه أنه ابنه أنظر إلي سببه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد علي فراش أبي من وليدته، فنظر النبي، عليه السلام، إلي سببه فرأى سبها بينا بعثته، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة، فلم تره سودة قط».

وجه الاستدلال من الحديث:

قال أبو بكر الجصاص- رحمه الله تعالى- قوله «الولد للفراش» قد اقتضى معنيين: أحدهما إثبات النسب لصاحب الفراش، والثاني: أن من لا فراش له فلا نسب له، لأن قوله: الولد اسم للجنس، وكذلك قوله: الفراش للجنس، لدخول الألف واللام عليه، فلم يبق ولد إلا وهو مراد بهذا الخبر، فكانه قال لا ولد إلا للفراش، ولأنه لو لم يكن النسب مقصوراً على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش أولى بالنسب من الزاني، وكان ذلك يؤدي إلى إبطال الأنساب وإسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمان^(١).

وقال الكاساني- رحمه الله تعالى-: إن النبي- عليه الصلاة والسلام- أخرج الكلام مخرج القسمة فجعل الولد لصاحب الفراش والحجر للزاني، فإقتضى أن لا يكون الولد لمن لا فراش له، كما لا يكون الحجر لمن لا زنا منه، إذ القسمة تنفي الشركة^(٢).

وقال ابن عبد البر- رحمه الله تعالى-: فكانت دعوي سعد سبب البيان من الله عز وجل على لسان رسوله □ في أن العاهر لا يلحق به في الإسلام ولد يدعيه من الزني، وأن الولد للفراش على كل حال^(٣).

نوقش هذا الاستدلال: بأنه خارج عن محل النزاع، قال ابن تيمية- رحمه الله تعالى-: جعل النبي □ الولد للفراش دون العاهر، فإذا لم تكن المرأة فراشاً لم يتناولها الحديث^(٤).

ويستدرك على هذه المناقشة: بأن قوله «وللعاهر الحجر» صيغة عموم والمقرر في أصول الفقه أن العام يشمل الأحوال والأزمنة كما يشمل الأشخاص^(٥) فهو يشمل حالة كون المرأة فراشاً وحالة كونها ليست فراشاً.

لكن يناقش هذا الاستدراك بأن لفظ العاهر في الحديث يحتمل أن يكون عاماً خصصته قرينة الحال بالعاهر الذي ينافي في الولد صاحب فراش كما هو مقتضى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وقرينة الحال التي هي: (شيء يدركه العقل فيحكم به) قد عدها الأصوليون من المخصصات

(٦) ينظر: المغني: ٣٤٦/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٦/٧، والفروع: ٢٢٥/٩.
 (١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعقته: ص ٤١٣ ح ٢٢١٨، ومسلم: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش، ونوفي الشبهات: ص ٦٦ ح ١٤٥٧.

(٢) ينظر: أحكام القرآن: ٢٤/٥، ١١٠/٥.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٤٢/٦.

(٤) ينظر: الاستدكار: ١٦٣/٧.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى: ١١٣/٣٢.

(٦) ينظر: نثر الورود شرح مراقي السعود: ٢٠١/١.

للعام^(٣)، وعليه يكون لفظ العاهر في الحديث محتملاً أن يكون عاماً باقياً على عمومته، ومحتملاً أن يكون عاماً مخصوصاً، والدليل إذا تطرّقه الاحتمال المساوي أو الراجح سقط الاستدلال به، كما هو مقرر في أصول الفقه^(٤)، فعلى أن هذا الاحتمال مساو أو راجح لا يكون الاستدلال بالحديث ناهضاً على عدم إلحاق ولد الزنى من امرأة ليست فراشاً.

الدليل الثاني: عن ابن عباس- رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: «لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ، مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصْبَتِهِ، وَمَنْ أَدْعَى وَلَدَهُ مِنْ غَيْرِ رَشْدَةٍ، فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ»^(٥).

وجه الاستدلال من الحديث:

قال الخطابي- رحمه الله تعالى-: المساعاة الزنى، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَجْعَلُهَا فِي الْأَمَاءِ دُونَ الْحَرَائِرِ لِأَنَّهُنَّ كُنَّ يَسْعَيْنَ لِمَوَالِيَهُنَّ فَيَكْسِبْنَ لَهُنَّ بِضْرَائِبَ كَانَتْ عَلَيْهِنَّ، وَهُنَّ الْبَغَايَا اللَّوَاتِي ذَكَرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَا تَكْرَهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ) (النور: ٣٣)، فابطل النبي ﷺ المساعاة في الإسلام ولم يلحق النسب بها، وعفا عما كان منها في الجاهلية وألحق النسب به^(٦).

نوقش هذا الاستدلال: بأن هذا الحديث ضعيف، قال ابن القيم- رحمه الله تعالى-: «في إسناده هذا الحديث رجل مجهول، فلا تقوم به حجة»^(٧).

الدليل الثالث: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ «قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى إِلَيْهِ فَادْعَاهُ وَرَثَتُهُ مِنْ بَعْدِ، فَقَضَى إِنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَهُ، لَيْسَ لَهُ فِيهَا قِسْمٌ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ، وَمِنْ أَدْرَكَ الْمِيرَاثَ لَمْ يَقْسَمْ قَبْلَهُ نَصِيبُهُ وَلَا يَلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَةٍ لَا يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ عَاهَرَ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُ وَلَا يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ هُوَ أَدْعَاهُ فَهُوَ وَلَدُ زَنِيَةٍ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ أُمَةٍ»^(٨).

وجه الاستدلال من الحديث: أنه صريح في أن الزاني إذا استلحق ولد الزنا من حرة أو أمة فإنه لا يلحق به، ولا يرثه، وإنما ينسب لأمه^(٩).

(٣) ينظر: التلخيص في أصول الفقه: لأبي المعالي الجويني: ١٥٥/٢.
(٤) ينظر: شرح تنقيح الفصول: للقرافي: ص ١٨٧، والبحر المحيط: للزركشي: ٢٠٨/٤.
(٥) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في ادعاء ولد الزنا: ص ٣٩٥ ح ٢٦٤، والإمام أحمد في المسند: ٣٩١/٥ ح ٣٤١٦، والطبراني في المعجم الكبير: ٤٩/٢ ح ١٢٤٢٨، والبيهقي في السنن الكبرى: ٦/٤٢٥ ح ١٢٥٠٣، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ينظر: المستدرک: ٢٨٠/٤ ح ٧٩٩٢، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف» ينظر: ضعيف سنن أبي داود: ص ١٧٧ ح ٢٢٦٤.
(٦) ينظر: معالم السنن: ٢٧٣/٣، وعون المعبود: ٢٥٢/٦.
(٧) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٨٢/٥.
(٨) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في ادعاء ولد الزنا: ص ٣٩٥ ح ٢٦٤، وابن ماجه: كتاب الفرائض، باب في ادعاء الولد: ص ٢٧٤ ح ٤٦٦، والإمام أحمد في المسند: ٣٠١/٢١ ح ٦٦٩٩، والدارمي في سننه: ٤/١٩٩٩ ح ٣١٥٤، والبيهقي في السنن الكبرى: ٦/٤٢٥ ح ١٢٥٠٤، قال الشيخ الألباني: «حسن»، ينظر: صحيح سنن ابن ماجه: ٢٧٧/٢ ح ٢٧٩٥.
(٩) ينظر: معالم السنن: ٢٧٣/٣، ومرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٢١٧٢/٥، وحاشية السندي على سنن ابن ماجه: ١٦٩/٢.

نوقش هذا الاستدلال: بأن هذا الحديث في إسناده مقال، لأنه من رواية محمد بن راشد المكحولي وهو ضعيف، وسليمان بن موسى الدمشقي، وهو ضعيف كذلك^(١)

واستدرك على هذه المناقشة: بعدم التسليم بضعف محمد بن راشد المكحولي، لأنه قد وثقه بعض الأئمة^(٢)، وكذا سليمان بن موسى الدمشقي فهو فقيه صدوق، وثقه بعض الأئمة^(٣).

ونوقش أيضا الاستدلال بحديث عمرو بن شعيب هذا بأنه خارج عن محل النزاع، فقد قال فيه ابن القيم: ونظير هذا القضاء قصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة.

إلى أن قال: وليس في حديث عمرو بن شعيب أن لا يلحق به ولده من أمته إلا بالاستلحاق، وإنما فيه أنه عند تنازع سيدها والزاني في ولدها يلحق بسيدها الذي استلحقه دون الزاني وهذا مما لا نزاع فيه فالحديثان متفقان، والله أعلم^(٤)

الدليل الرابع: أن إثبات النسب بالزنى فيه تسهيل لأمره، إذ قطع النسب عن الزاني شرع لمعنى الزجر عن الزنى، لأنه إذا علم أن ماءه يضيع بالزنا ردعه ذلك عن الوقوع فيه^(٥)

يناقش هذا الاستدلال بأن مقتضاه: أن إثبات النسب بالزنى ذريعة للفساد الذي هو هنا استسهال الزاني أمر الزنى، فهو ممنوع بمقتضى قاعدة سدّ الذرائع، ويردّ على هذا أن الفساد هنا الذي هو: استسهال الزاني أمر الزنى بعيد بسبب ما شرع الشارع من إقامة الحد على الزاني، فالزاني لا يستسهل أمر الزنى مع العلم بإقامة الحد عليه، والفساد إذا كان بعيدا لا ينظر إلى سدّ ذريعتيه كما هو مقرر في الأصول^(٦)

الدليل الخامس: أن ولد الزنى لا يلحق بالزنى إذا لم يستلحقه اتفاقاً، فدل ذلك على أنه لا يلحق به بحال^(٧)

يناقش هذا الاستدلال بأنه من باب استصحاب حال الاتفاق في محل الخلاف، وكثير من العلماء لم يعتبره حجة^(٨)

الدليل السادس: أن الزانية يأتيها أكثر من واحد، وليس بعض الزناة أولى بلحاق ولدها به من بعض، فلو أثبتنا النسب بالزنا ربما يؤدي ذلك إلى نسبة ولد إلى غير أبيه، وذلك حرام بالنص^(٩).

(١) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٨٣/٥-٣٨٤.

(٢) محمد بن راشد المكحولي، وثقة الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، وقال جماعة: صدوق، وقال ابن عدي: إذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم، وقال الدارقطني: يعتبر به، ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: ٤٩٥/٤، والبرد المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ٤٢٩/٨، وتهذيب التهذيب: ١٥٨/٩.

(٣) أبو أيوب: سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق، وثقه يحيى بن معين وأبو داود وغيرهما، وقال أبو حاتم: لا أعلم أحدا من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت، ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول: ٤٧٦/١٢، وتهذيب التهذيب: ٢٢٦/٤.

(٤) ينظر: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: ٢٥٤/٦.

(٥) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٢٠٧/٤.

(٦) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٤٤٨، وشرح مختصر الروضة: ٢١٣/٣.

(٧) ينظر: المغني: ٣٤٦/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٦/٧.

(٨) ينظر: المستصفي: ص ١٦٠، والإحكام في أصول الأحكام للأمامي: ١٣٦/٤.

يناقش هذا الاستدلال بأنه جُعِلَتْ فيه علّةُ الحكم الذي هو: عدم الإلحاق، احتمالُ نسبة الولد إلى غير من خلق من مائه، ويُقدَحُ في هذه العلّة بتخلّف الحكم عنها حيث يُلْحَقُ الولد بصاحب الفراش الذي زنيَ بامرأته، فاحتمال كون الولد خُلِقَ من ماء الزاني بها قائم، ولا قائلُ بعدم الإلحاق بصاحب الفراش، ويسمّى هذا القادح بالنقض في اصطلاح الأصوليين، وفيه خلاف بينهم لا نطيل بذكره هنا^(٤).

القول الثاني: أن ولد الزنى يلحق بالزاني، إذا استلحقه إذا لم تكن أمه فراشا لزوج أو سيد، وإليه ذهب عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، وإسحاق بن راهويه^(٥)، وروي عن أبي حنيفة أنه قال: لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة، فحملت منه، أن يتزوجها مع حملها ويستتر عليها، والولد ولد له^(٦)، واختاره ابن تيمية^(٧)، وابن القيم^(٨).

وقد استدلل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:

الدليل الأول: عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَءِيلَ يُقَالُ لَهُ: جَرِيحُ الرَّاهِبِ يَصْلِي، فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَذَعَتْهُ، فَأَبَى أَنْ يَحْبِسَهَا، فَقَالَ: أَحْبِبِيهَا أَوْ أَصْلِي، ثُمَّ أَتَتْهُ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تَمْنُهُ جَنِّي ثَرِيَةً وَجَوَةَ الْمُؤْمِسَاتِ، وَكَانَ جَرِيحٌ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: لَا فِتْنَنَ جَرِيحًا، فَتَعَرَّضَتْ لَهُ، فَكَلِمَتُهُ فَأَبَى، فَأَنْتَ رَاعِيَا فَأَمَكْنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَوَلِدَتْ غُلَامًا، فَقَالَتْ: هُوَ مِنْ جَرِيحٍ، فَأَتَتْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ، فَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الْغُلَامَ، فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي، قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ طِينٍ»^(٩).

وجه الاستدلال من الحديث: أن جريحاً نُسبَ ابن الزنا للزاني وصدّق الله نسبه بما خرق له من العادة في نطق المولود، بشهادته بذلك وقوله: أبي فلان الراعي، فكانت تلك النسبة صحيحة فليزَم أن يجري بينهما أحكام الأبوة والبنوة وخرج التوارث والولاء بدليل بقبي ما عدا ذلك على حكمه^(١٠).

قال ابن القيم- رحمه الله تعالى-: وقد قال جريح للغلام الذي زنت أمه بالراعي: (من أبوك يا غلام؟ قال: فلان الراعي، وهذا إنطاق من الله لا يمكن فيه الكذب^(١١)).

نوقش هذا الاستدلال: بأن المقصود من سؤال جريح، هو السؤال عن المتسبب في وجود الغلام، لا الأب الشرعي الذي ينسب له شرعاً، ويرث منه، فالمقام لا يقتضيه.

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٢٤/٥، والمبسوط للسرخسي: ٢٠٧/٤.
(٥) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول: ٢١١/٢، ونثر الورد شرح مراقي السعود: ٥١٥/٢.
(٦) ينظر: البيان والتحصيل: ٤٠٦/٦، والحاوي الكبير: ١٦٢/٨، والمغني: ٣٤٥/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٦٧/٧، والفروع: ٢٢٥/٩، وزاد المعاد في هدي خير العباد: ٢٨١/٥.
(٧) ينظر: المغني: ٣٤٥/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٦٧/٧.
(٨) ينظر: مجموع الفتاوى: ١٣٣/٣٢.
(٩) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٨١/٥.
(١٠) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إذا هدم حائطاً فليبين مثله: ص ٤٨٦ ح ٢٤٨٢، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها: ص ١١٨٧ ح ٢٥٥٠.
(١١) ينظر: فتح الباري: ٤٨٣/٦.
(١٢) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٨٢/٥.

قال النووي- رحمه الله تعالى:- قد يقال إن الزاني لا يلحقه الولد، وجوابه من وجهين أحدهما، لعله كان في شرعهم يلحقه، والثاني: أن المراد من ماء من أنت وسماء أبا مجازاً^(١).

الدليل الثاني: عن ابن عباس- رضي الله عنهما- أن هلال بن أمية، قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء، فقال النبي ﷺ: «...أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ سَابِغُ الْأَلْيَتَيْنِ خَدْلَجُ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ»، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(٢).

وجه الاستدلال: أن قوله: «فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ» يدل على نسبة الولد للزاني، ولكن الأيمان التي صدرت من المرأة بإنكار الزنا، منعت من إلحاقه بأبيه من الزنا، فنسب إلى أمه حين انتفى منه زوجها باللعان. **يناقش هذا الاستدلال:** بما نوقش به الاستدلال الذي قبله، لأنه لا فرق بينهما في وجه الدلالة.

الدليل الثالث: عن سليمان بن يسار- رحمه الله تعالى- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - كَانَ يُلِيطُ أَوْلَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِمَنْ ادَّعَاهُمْ فِي الْإِسْلَامِ^(٣). **وجه الاستدلال:** أن عمر- رضي الله عنه - وهو أحد الخلفاء الراشدين المهاديين كان يلحق أولاد الجاهلية بأبائهم من الزنى. **نوقش هذا الاستدلال:** من وجهين:

الوجه الأول: قال ابن عبد البر- رحمه الله تعالى:- فإن لم يكن فراش وادعى أحد ولدا من زنا فقد كان عمر بن الخطاب- رضي الله عنه - يليب أولاد الجاهلية بمن استلاطهم ويلحقهم بمن استلحقهم إذا لم يكن هناك فراش، لأن أكثر أهل الجاهلية كانوا كذلك، وأما اليوم في الإسلام بعد أن أحكم الله شريعته وأكمل دينه فلا يلحق ولد من زنا بمدعيه أبداً عند أحد من العلماء كان هناك فراش أو لم يكن^(٤).

الوجه الثاني: قال الماوردي- رحمه الله تعالى:- إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَمْرِ - رضي الله عنه - فِي عَهَارِ الْبَغَايَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دُونَ عَهَارِ الْإِسْلَامِ، وَالْعَهَارُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَخْفَ حُكْمًا مِنَ الْعَهَارِ فِي الْإِسْلَامِ، فَصَارَتْ الشُّبْهَةُ لِأَحَقَّةٍ بِهِ وَمَعَ الشُّبْهَةِ يَجُوزُ لِحُوقِ الْوَلَدِ، وَخَالَفَ حُكْمُهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ^(٥).

الدليل الرابع: قياس الأب من الزنا على الأم الزانية، وذلك أَنَّ الْأَبَ أَحَدُ الزَّانِيَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنَ الزَّانِ يُلْحَقُ بِأُمِّهِ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا، وَتَرْتُهُ وَيَرْتِهَا، وَيَنْبَتُ النَّسَبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَقَارِبِ أُمِّهِ مَعَ كَوْنِهَا زَنْتَ بِهِ، وَقَدْ وَجَدَ

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ١٠٧/١٦.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين: ص ٩٢٠-٩٢١، ٤٧٤٧، ومسلم: كتاب اللعان، ص ١٤٩٦-١٤٩٧.

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: كتاب القضاء، باب القضاء بِالْحَاقِ الْوَلَدِ بِأَبِيهِ: ١٠٧٢/٤ ح ٢٧٣٨، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٠/٤٤٤ ح ٢١٢٦٣.

(٤) ينظر: الاستنكار: ١٦٤/٧.
(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ١٦٢/٨.

الْوَلَدُ مِنْ مَاءِ الزَّانِيَيْنِ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُمَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ لُحُوقِهِ بِالْأَبِ إِذَا لَمْ يَدْعِهِ غَيْرُهُ؟^(٣)

نوقش هذا الاستدلال: بأنه قياس مع وجود الفارق، لأن الولد ينسب إلى الأم بسبب الولادة إجماعاً، وأما الأب فالسبب المعتبر شرعاً في نسبة الولد إليه هو أن يولد المولود على فراش شرعي للواطي، ولا يكفي في الانتساب إليه كون الولد تخلق من مائه^(٤)

الدليل الخامس: قياس الزاني على الملاعن، فإذا كان انتفاء الولد عن الواطي باللعان لا يمنع من لُحُوقه به بعد الاعتراف، فكذلك ولد الزنا لا يمنع من لُحُوقه بالزاني، إذا استلحقه^(٥)

نوقش هذا الاستدلال: بالفرق بين ولد اللعان وبين ولد الزنا. قال الماوردي- رحمه الله تعالى:- إن ولد الملاعنة مخالف لولد الزنا، والفرق بينهما أن ولد الملاعنة لما كان لاحقاً بالواطي قبل اللعان جاز أن يصير لاحقاً به بعد الاعتراف، لأن الأصل فيه اللُحُوق والبغاء طارئ، وولد الزنا لم يكن لاحقاً به في حال فيرجع حُكْمُهُ بعد الاعتراف إلى تلك الحال^(٦)

الترجيح:

وبعد عرض الأقوال في المسألة وذكر أدلتها وأوجه الاستدلال منها ومناقشتها أقول: قد تبين أن ما تقدم ذكره من أدلة القائلين بعدم إلحاق ولد الزني بالزاني الذي لا يَنَازِعُه صاحب فراش، أورد عليه القائلون بإلحاقه به إيرادات جعلته مختلفاً في نهوض الاحتجاج به فهو غير قطعي الدلالة، وأن أدلة القائلين بالإلحاق أورد عليها القائلون بعدمه إيرادات كذلك جعلتها مختلفاً في نهوض الاحتجاج بها، فهي أيضاً ليست قطعية الدلالة، وعلى غرار ذلك اختلف الفقهاء في نكاح الرجل ابنته من الزني أو أخته أو بنت ابنه من الزني، فحرم ذلك قوم منهم ابن القاسم صاحب الإمام مالك، ومنهم الإمام أبو حنيفة وأصحابه، وهذا يقتضي أن الزاني أب لولده من الزني، وأجاز ذلك قوم آخرون منهم عبد الملك بن الماجشون من المالكية، وهو قول الإمام الشافعي، وهذا يقتضي أن الزاني ليس أباً شرعياً لولده من الزني^(٧)

ولقد رجَّح أبو بكر بن العربي المالكي عدم الإلحاق حيث قال: النسب عبارة عن خلط المَاءِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْصِيَةٍ كَانَ خَلْقاً مُطْلَقاً، وَلَمْ يَكُنْ نَسَباً مُحَقَّقاً، وَلِذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قَوْلِ: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) (النساء: ٢٣) بَنَتْهُ مِنَ الزَّانِي، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِنْتٌ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ لِعَلْمَانِيَا، وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ فِي الدِّينِ، ... وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَسَبٌ شَرْعاً فَلَا صِبْهُ شَرْعاً، فَلَا يَحْرُمُ الزَّانِي بِنْتَ أُمِّ وَلَا أُمَّ بِنْتٍ، وَمَا يَحْرُمُ مِنَ الْحَلَالِ لَا يَحْرُمُ مِنَ الْحَرَامِ، لِأَنَّ اللَّهَ أَمَّنْ بِالنَّسَبِ وَالصُّهْرِ عَلَى

(٣) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٨٢/٥.

(٤) ينظر: المبسوط للرخسي: ١٥٤/١٧.

(١) ينظر: الحاوي الكبير: ١٦٢/٨.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ١٦٣/٨.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٨٩/٦.

عِبَادِهِ، وَرَفَعَ قَدْرَهُمَا، وَعَلَّقَ الْأَحْكَامَ فِي الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ عَلَيْهِمَا، فَلَا يُلْحَقُ الْبَاطِلُ بِهِمَا وَلَا يَسَاوِيهِمَا^(١)

كما رجح أيضاً عدم الإلحاق الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الحكني الشنقيطي صاحب أضواء البيان حيث قال: قَالَ مُفِيدُهُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ: الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ، وَأَرْجَحُ الْقَوْلَيْنِ دَلِيلًا فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ الزَّيْنِي لَا يَحْرِمُ بِهِ حَلَالًا، فَبِنْتُهُ مِنَ الزَّيْنِي لَيْسَتْ بِنْتًا لَهُ سَرْعًا، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (النساء: ١١)، فَلَا إِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَرِثُ، وَلَا تَدْخُلُ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ، وَلَيْسَتْ بِنْتًا سَرْعًا، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِحَالٍ، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ كَوْنَهَا مَخْلُوقَةً مِنْ مَائِهِ، يَجْعَلُهَا شَبِيهَةً شَبَهَا صُورِيًا بِابْنَتِهِ سَرْعًا، وَهَذَا الشَّبَهُ الْقَوِي بَيْنَهُمَا يَنْبَغِي أَنْ يَزْعُمَهُ عَنْ تَزَوُّجِهَا، الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَلَذَّذَ بِشَيْءٍ سَبَّبَ وَجُودَهُ مَعْصِيَتَهُ لِخَالِقِهِ حِلًّا وَعَلَا، فَالْتَدَنُّ عَلَى فِعْلِ الذَّنْبِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ التَّوْبَةِ، لَا يَلَايِمُ التَّلَذُّذَ بِمَا هُوَ نَاشِئٌ عَنْ نَفْسِ الذَّنْبِ^(٢)

ولا شك أن عدم الإلحاق هذا الذي هو المذهب المعتمد عند جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وقد رجحه كل من أبي بكر ابن العربي والشيخ صاحب أضواء البيان، أرجح عندي، ومن الدليل على أرجحيته عندي ما ثبت في الصحيح من قوله □: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، لكن لا ينافي ذلك عندي أن يراعى القول المخالف له في بعض أحكام الأبوة والبنوة، لكونه قولاً قال به جماعة من أئمة التابعين وقد اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، فمراعاة الخلاف أصل من الأصول التي أنبنى عليها مذهب الإمام مالك، والدليل على اعتبارها أن النبي □ لما ألحق الولد بزمنة لكون أمه فراشاً له أمر سودة بنت زمعة بالاحتجاب منه مراعاة لقول سعد بن أبي وقاص إن الولد ابن أخيه عتبة بن أبي وقاص وأنه عهد إليه فيه أنه ابنه.

المطلب الثالث: شروط وضوابط، الاستلحاق.

يشترط لاستلحاق ولد الزنى بالزاني عند القائلين به بعض الشروط، منها:

- ١- أن يكون هذا الإلحاق بحكم حاكم. قال ابن مفلح- رحمه الله تعالى-: وفي الانتصار: يُلْحَقُهُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ مِثْلَ ذَلِكَ^(٤)
- ٢- ألا تكون أمه حين حملت به فراشاً لزوج، أو سيد، فإن كانت فراشاً، فلا يلحق به بالإجماع.

(١) ينظر: أحكام القرآن: ٤٤٧/٣.

(٢) ينظر: أضواء البيان: ٦٧/٦.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود: ص ٥١٤ ح ٢٦٩٧، ومسلم: كتاب الأفضية، باب نفص الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور: ص ٨٢٢ ح ٢٧١٨.

(٤) ينظر: الفروع: ٢٢٥/٩.

٣- أن يستلحقه الزاني ويقر به.
قال ابن تيمية- رحمه الله تعالى:- وَإِنْ اسْتُلْحِقَ وَلَدُهُ مِنَ الزَّنى وَلَا
فِرَاشَ لِحَقَّةٍ^(٣)
ذكر بعض المعاصرين الذين رجحوا القول بجواز استلحاق ولد الزنى
من الزاني بعض الضوابط لهذا القول، منها:
١- أن هذا القول هو استثناء من الأصل، ولا ينبغي أن يكون بديلاً عن
أصل ثبوت النسب بطريق الزواج الصحيح.
٢- أن هذا القول هو قول اجتهادي وتقدير سياسي شرعي، يُبنى على
مداركه ويُقصر على مواضعه، ويتحدد بنظر الحاكم الشرعي.
٣- أن هذا القول يؤخذ به إذا لم تكون المرأة التي وقع عليها الزنى من
النساء المعروفات بالعهر.

(٣) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ٥٠٨/٥.

أبيض

المبحث الثالث عناية الإسلام باللقطاء

المطلب الأول: تعريف اللَّقِيط:

تعريف اللَّقِيط في اللغة:

اللَّقْطُ أَخَذَ الشَّيْءَ مِنَ الْأَرْضِ، يُقَالُ: لَقَطَهُ يَلْقُطُهُ لَقْطًا وَالتَّقَطَ: أَخَذَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالصَّبِيُّ الْمَنْبُودُ يَجِدُهُ إِنْسَانٌ فَهُوَ اللَّقِيطُ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ، وَالَّذِي يَأْخُذُ الصَّبِيَّ أَوْ الشَّيْءَ السَّاقِطَ يُقَالُ لَهُ: أَلْمَلَقَطَ، وَاللَّقْطَةُ، بِتَسْكِينِ الْقَافِ، اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تَجِدُهُ مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَنْبُودُ مِنَ الصَّبِيِّانِ لَقْطَةً، وَأَمَّا اللَّقْطَةُ، بِفَتْحِ الْقَافِ، فَهُوَ الرَّجُلُ اللَّقَاطُ يَتَّبِعُ اللَّقَطَاتِ يَلْتَقِطُهَا^(١).

قال ابن فارس- رحمه الله تعالى-: اللام والقاف والطاء أصل صحيح يدل على أخذ شيء من الأرض قد رأيت به بغيته ولم ترده، وقد يكون عن إرادة وقصد أيضا، منه لقط الحصى وما أشبهه، واللقة: ما التقطه الإنسان من مال ضائع، واللقيط: المنبوذ يلقط^(٢).

تعريف اللَّقِيط في الاصطلاح:

عرف اللَّقِيط في الاصطلاح بتعريفات متقاربة:

(١) ينظر: مختار الصحاح: ص ٢٨٤، ولسان العرب: ٣٩٢/٧، والمصباح المنير: ٥٥٧/٢.
(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٦٢/٥.

فعرفه الحنفية بأنه: اسْمٌ لِحَيٍّ مَوْلُودٍ طَرَحَهُ أَهْلُهُ خَوْفًا مِنْ الْعِيْلَةِ أَوْ فِرَارًا مِنْ تَهْمَةِ الرِّبَا^(٣)
وعرفه المالكية بأنه: صَغِيرٌ أَدَمِيٌّ لَمْ يُعْلَمْ أَبُوهُ وَلَا رِقَّةُ^(٤).
وعرفه الشافعية بأنه: كل صبي ضائع لا كافل له^(٥).
وعرفه الحنابلة بأنه: طِفْلٌ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلَا رِقَّةُ، نُبِذَ أَوْ ضَلَّ إِلَى سِنِّ التَّمْيِيزِ^(٦).

من خلال هذه التعريفات يظهر أن اللقيط الذي هو عبارة عن مولود صغير طرح أو ضل، قد يكون لنبذته وطرحه أسباب مختلفة، لذا قال الماوردي- رحمه الله تعالى:- أَمَّا الْمَنْبُودُ فَهُوَ الطِّفْلُ يُتْلَقُ، لِأَنَّ النُّبْذَ فِي كَلَامِهِمُ الْإِلْقَاءُ، وَيُسَمَّى لِقِيطًا لِانْتِقَاطِ وَاحِدِهِ لَهُ، وَقَدْ تَفَعَّلَ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ بَوْلَدِهَا لِأُمُورٍ: مِنْهَا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ مِنْ فَاحِشَةٍ فَتَخَافُ الْعَارَ فَتُلْقِيهِ، أَوْ تَأْتِيَ بِهِ مِنْ زَوْجٍ فَتَضَعُفَ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ فَتُلْقِيهِ رَجَاءً أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ، أَوْ تَمُوتَ الْأُمُّ فَيَبْقَى ضَائِعًا، فَيَصِيرُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَالْقِيَامُ بِرَبِيبَتِهِ عَلَى كَافَّةٍ مَنْ عِلْمَ بِحَالِهِ، حَتَّى يَقُومَ بِكِفَالَتِهِ مِنْهُمْ مَنْ فِيهِ كِفَايَةٌ^(٧).

والصلة بين اللقيط وولد الزنى: انقطاع نسب كل منهما عن الأب، إلا أن الأول مجهول الأم أيضاً بخلاف الثاني، والصلة بين اليتيم واللقيط أن كليهما لا أب له، إلا أن اليتيم يختلف في أنه فقد أباه بعد أن كان، أما اللقيط فإنه وإن لم يكن له أب إلا أنه يحتمل أن يظهر في وقت ما، وبما أن اللقيط الملقى في الساحات والشوارع العامة قد يكون مولوداً من علاقة غير شرعية، كان بحث أحكامه ذا صلة بقضية استلحاق ولد الزنى في النسب.

المطلب الثاني: حكم التقاط اللقيط:

اتفق الفقهاء على أن الشخص إذا غلب على ظنه هلاك اللقيط بأن وجدته في مفازة ونحوها من المهالك كان التقاطه فرض عين عليه^(٨)
وأما الحالات العادية التي لا يخاف فيها عليه من الهلاك فقد ذهب المالكية^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحنابلة^(١١)، إلى أن التقاطه يكون فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقين وإلا إثموا جميعاً، لقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (المائدة: ٢).

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٢٠٩/١٠، والبحر الرائق: ١٥٥/٥، وحاشية ابن عابدين: ٢٦٩/٤.
(٤) ينظر: شرح الخرشي على مختصر خليل: ١٣٠/٧، والفواكه الدواني: ١٧٢/٢، والشرح الكبير للدردير: ١٢٤/٤.

(٥) ينظر: روضة الطالبين: ٤١٨/٥، وكفاية الأخبار في حل غاية الاختصار: ص ٣١٩.

(٦) ينظر: كشاف القناع: ٢٢٦/٤، ومطالب أولى النهي: ٢٤٣/٤.

(٧) ينظر: الحاوي الكبير: ٣٤/٨.

(٨) ينظر: البحر الرائق: ١٥٥/٥، وحاشية ابن عابدين: ٢٦٩/٤، والفواكه الدواني: ١٧٤/٢، وحاشية الدسوقي: ١٢٤/٤، ومغني المحتاج: ٥٩٧/٣، ونهاية المحتاج: ٤٤٧/٥، والمغني: ١١٢/٦، وشرح منتهى الإرادات: ٣٨٨/٢.

(٩) ينظر: مختصر خليل: ص ٢١٧، والشرح الكبير للدردير: ١٢٤/٤، ومنح الجليل شرح مختصر خليل: ٢٤٥/٨.

(١٠) ينظر: المهذب للشيرازي: ٣١٢/٢، ومغني المحتاج: ٥٩٧/٣، ونهاية المحتاج: ٤٤٧/٥.
(١١) ينظر: المغني: ١٢٢/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٢٧٤/٦، وشرح منتهى الإرادات: ٣٨٨/٢.

ولأن في التقاطه إحياء نفس فكان واجباً كبذل الطعام للمضطر، وقد قال الله تعالى: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (المائدة: ٣٢)، إذ بإحيائها يسقط الحرج عن الناس لأنه آدمي محترم^(٤)، وذهب الحنفية إلى أن التقاطه في الحالات العادية يكون مندوباً^(٥)، وذلك لما روي أن رجلاً أتى علياً - عليه السلام - بَلْقِيطَ فَقَالَ: هُوَ حُرٌّ وَلَآنَ أَكُونُ وَلَيْتَ مِنْ أَمْرَةٍ مِثْلَ الَّذِي وَلَيْتَ أَنْتَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا، فَعَدَّ جُمْلَةً مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، وَرَغِبَ فِي الْإِلْتِقَاطِ وَبَالَغَ فِي التَّرْغِيبِ فِيهِ حَيْثُ فَضَّلَهُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي النَّدْبِ إِلَيْهِ، وَلَآنَ نَفْسٌ لَا حَافِظَ لَهَا بَلْ هِيَ مُضِيعَةٌ فَكَانَ التَّقَاطُهَا إِحْيَاءً لَهَا مَعْنَى^(٦).

المطلب الثالث: عناية الإسلام باللقيط:

نظر الإسلام إلى اللقيط نظرة رحمة وعطف وحنان، ولذلك عامله معاملة اليتيم، من حيث حسن الرعاية ووجوب الإنفاق عليه، ما دام بحاجة إلى مساعدة مادية ومعنوية، وجعله في كفالة المجتمع أولاً، ثم في كفالة الدولة ثانياً، فعن سَنَيْنَ أَبِي جَمِيلَةَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، أَنَّهُ وَجَدَ مُنْبُوذًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - عليه السلام - قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: «مَا جَمَلُكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النِّسْمَةِ؟» فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «أَذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ وَلَكَ، وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ»^(١).

وقد ورد في كتب الفقه الإسلامي مجموعة من الأحكام المتعلقة باللقيط، بين الفقهاء من خلالها حقوق اللقيط التي منحه الإسلام إياها، ويمكن تلخيص هذه الأحكام والحقوق في النقاط التالية:

١- الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ أَوْ كُفْرِهِ:

اختلف الفقهاء في الأصل الذي يحكم به على اللقيط من حيث الإسلام أو الكفر، هل يكون الأصل في ذلك هو الدار التي وجد فيها من حيث كونها دار إسلام أو دار كفر أو أن الأصل في ذلك هو حال الواجد من كونه مسلماً أو غير مسلم؟

مذهب الحنفية:

اختلف فقهاء الحنفية في الأصل الذي يحكم به على اللقيط من حيث الإسلام أو الكفر، هل العبرة في ذلك بالمكان لسبقه، أم العبرة بالواجد لقوة اليد؟، وحاصل مذهبهم أن اللقيط إذا وجدته مسلماً في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرأهم يكون مسلماً حتى لو مات يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وإن وجدته ذمي في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها مسلم يكون ذمياً تحكيماً للظاهر، وإن وجدته مسلم في بيعة أو

(٤) ينظر: المهذب للشيرازي: ٣١٢/٢، والمغني: ١١٢/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٧٤/٦.
(٥) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٢٠٩/١٠، والبحر الرائق: ١٥٥/٥، وحاشية ابن عابدين: ٢٦٩/٤.
(٦) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٢٠٩/١٠، وبدائع الصنائع: ١٩٨/٦، وتبيين الحقائق: ٢٩٧/٣.
(١) أخرجه الإمام مالك: في الموطأ: كتاب الأقضية، باب القضاء في المنبوذ: ١٠٦٨/٤ ح ٢٧٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣٢٢/٦ ح ١٢١٣٣.

كَنِيسَةٍ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى أَهْلِ الذِّمَّةِ يَكُونُ ذِمِّيًّا، وَإِنْ وَجَدَهُ ذِمِّيًّا فِي مَصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَاهِمُ يَكُونُ مُسْلِمًا^(١).

مذهب المالكية:

ذهب المالكية إلى أن اللَّقِيطَ إِذَا وَجَدَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْغَالِبُ وَسِوَاءِ النَّقْطَةِ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، وَإِذَا وَجَدَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى بَيْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَإِنَّهُ يَحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ أَيْضًا تَغْلِيْبًا لِلْإِسْلَامِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي النَّقْطَةُ مُسْلِمٌ، فَإِنْ النَّقْطَةُ ذِمِّيٌّ فَإِنَّهُ يَحْكَمُ بِكُفْرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَإِذَا وَجَدَ فِي قَرْيَةِ الشَّرْكَ فَإِنَّهُ يَحْكَمُ بِكُفْرِهِ سِوَاءِ النَّقْطَةِ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ تَغْلِيْبًا لِلدَّارِ وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ^(٢).

مذهب الشافعية:

ذهب الشافعية إلى أنه إِذَا وَجَدَ لَقِيطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةً أَوْ عَهْدٌ، أَوْ وَجَدَ بِدَارٍ فَتَحَهَا الْمُسْلِمُونَ وَأَقْرَبُوهَا بِبَيْدٍ كَفَّارٍ صُلْحًا، أَوْ أَقْرَبُوهَا بِبَيْدِهِمْ بَعْدَ مُلْكِهَا بِحِزْبَةٍ، وَفِيهَا مُسْلِمٌ يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ وَلَوْ مَجْتَازًا حُكْمٌ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ تَغْلِيْبًا لِدَارِ الْإِسْلَامِ^(٣).

مذهب الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أنه يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ فِي بَلَدٍ أَهْلٌ حَرْبٍ وَلَا مُسْلِمٌ فِيهِ، أَوْ فِيهِ مُسْلِمٌ كُتَّاجِرٌ أَوْ أَسِيرٌ فَالْقِيطُ كَافِرٌ، وَإِنْ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ بِدَارٍ حَرْبٍ فَلَقِيطُهَا مُسْلِمٌ تَغْلِيْبًا لِلْإِسْلَامِ، وَإِنْ وَجَدَ اللَّقِيطَ فِي بَلَدٍ إِسْلَامٌ كُلُّ أَهْلِهِ أَهْلٌ ذِمَّةً فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ لَا مُسْلِمَ بِهِ يُحْتَمَلُ كَوْنُهُ مِنْهُ وَتَغْلِيْبُ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْأَحْتِمَالِ، وَإِنْ كَانَ بَتَلْكَ الدَّارِ مُسْلِمٌ يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ فَالْقِيطُ مُسْلِمٌ تَغْلِيْبًا لِلْإِسْلَامِ وَلِظَاهَرِ الدَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ اللَّقِيطُ حَتَّى صَارَتْ دَارُ الْكُفْرِ الَّتِي اللَّقِيطُ بِهَا دَارُ إِسْلَامٍ فَهُوَ مُسْلِمٌ تَبَعًا لِلدَّارِ^(٤).

٢- حُرِّيَّةُ اللَّقِيطِ وَرَقِهِ:

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ اللَّقِيطَ حُرٌّ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَنِي آدَمَ إِنَّمَا هُوَ الْحُرِّيَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ وَذَرِيَّتَهُ أَحْرَارًا وَإِنَّمَا الرِّقُّ لِعَارِضٍ فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ الْعَارِضُ فَلَهُ حُكْمُ الْأَصْلِ^(٥). قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: وَأَجْمَعُوا أَنَّ اللَّقِيطَ حُرٌّ^(٦). وَقَالَ فخر الدين الزيلعي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: اللَّقِيطُ حُرٌّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي بَنِي آدَمَ، إِذْ هُمْ أَوْلَادُ حَوَاءَ وَآدَمَ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يَوْجَدَ مَا يَغْيِرُهُ، وَلِأَنَّ الدَّارَ دَارَ الْإِسْلَامِ فَمَنْ كَانَ فِيهَا يَكُونُ حُرًّا بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ إِذْ هُوَ الظَّاهِرُ وَالْغَالِبُ، ثُمَّ هُوَ حُرٌّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ حَتَّى إِنْ قَازَفَهُ يُحْدِثُ^(٧).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١٩٨/٦، وتبيين الحقائق: ٢٩٩/٣، وينظر: جامع الأمهات: ص ٤٦٠، والتاج والإكليل: ٥٥/٨، ومواهب الجليل للحطاب: ٨١/٦، والشرح الكبير للدردير: ١٢٦/٤.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ٤٣٣/٥، ومغني المحتاج: ٦٠٥/٣، ونهاية المحتاج: ٥٤٤/٥.
(٤) ينظر: منتهى الإرادات: ٣٩٦/١، وكشاف القناع: ٢٢٦/٤، وشرح منتهى الإرادات: ٣٨٨/٢،
(٥) ينظر: المبسوط للشيخ: ٢٠٩/١٠، وبدائع الصنائع: ١٩٧/٦، والمدونة الكبرى: ٤٤٧/٢، والذخيرة للقرافي: ١٣٦/٩، والتاج والإكليل: ٥٥/٨، والمهذب للشمس رازي: ٣١٢/٢، وروضة الطالبين: ٤٤٢/٥،
والمحرر في الفقه: ٢٣٦/١، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٧٤/٦.

(٦) ينظر: الإجماع: ص ٧٦.
(٧) ينظر: تبيين الحقائق: ٢٩٧/٣.

وقال شهاب الدين القرافي - رحمه الله تعالى -: اللَّقِيطُ عَلَى الْحَرِّيَّةِ لَا يُقِيلُ فِيهِ دَعْوَى الرِّقِّ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بَيِّنَةٌ، وَلَا يُقِيلُ إِقْرَارُهُ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِالرِّقِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرِقَّ نَفْسَهُ، لَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَبِهِ قَالَ الْأَئِمَّةُ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحَرِّيَّةُ، وَإِنَّمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِمُ الرِّقُّ بِحَرِيرَةِ الْكُفْرِ، وَقَالَ عَمْرٌ وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَشَرُّهُ بَيْنَ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ) (يُوسُفُ: ٢٠)، وَجَهَ الْحُجَّةُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ رَقِيقًا لَمُنْقَطِعَةً لَمَّا احْتَأَجُوا إِلَى شِرَائِهِ^(٤)

وَقَالَ مُوَفَّقُ الدِّينِ بْنِ قَدَامَةَ - رحمه الله تعالى -: اللَّقِيطُ حُرٌّ، فِي قَوْلِ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا النُّجْعِيُّ^(٥)

٣- ادعاء نسب اللقيط:
ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا ادعى اللَّقِيطُ رجلٌ مسلمٌ حرٌّ لحق نسبه به إن أمكن أن يكون منه بأن تتحقق فيه شروط الاستلحاق سواء أكان هو الملتقط أو غيره، لأن الإقرار محض نفع للطفل لاتصال نسبه، ولا مضرة على غيره فيه، فيقبل كما لو أقر له بمال^(٦)

وهذا ما ذهب إليه الحنفية أيضاً في الاستحسان، لأن في إثبات النسب نظراً من الجانبين، جانب اللَّقِيطُ بشرف النسب والتربية والصيانة عن أسباب الهلاك وغير ذلك، وجانب المدعي بولد يستعين به على مصالحه الدينية والدنيوية، وفي القياس عند الحنفية لا تسمع الدعوى إلا ببينة لأنه يدعي أمراً جائز الوجود والعدم فلا بد لترجيح أحد الجانبين على الآخر من مرجح وذلك بالبينة ولم توجد^(٧)

وذهب المالكية إلى أنه إذا ادعى اللَّقِيطُ ملتقطه أو غيره لم يُلْحَقْ نسبه به إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بَوَاحٍ، جَاءَ فِي الْمُدُونَةِ قَالَ مَالِكٌ: مَنْ التَّقَطَّ لِقِيطًا فَأَتَى رَجُلٌ فَادَّعَى أَنَّهُ وَلَدُهُ لَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِدَعْوَاهُ وَجَهٌ كَرَجُلٍ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ لَهُ وَلَدٌ فَرُغِمَ أَنَّهُ رِمَاهُ لِقَوْلِ النَّاسِ إِذَا طَرَحَ عَاشَ وَنَحْوَهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يُصَدِّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^(٨)

٤- حُكْمُ نَفَقَةِ اللَّقِيطِ:
اتفق الفقهاء على أن نفقة اللَّقِيطِ تكون في ماله إن وجد معه مال من دراهم وغيرها كذهب وحلي وثياب ملفوفة عليه ومفروشة تحته ودابة مشدودة في وسطه، أو كان مستحقاً في مال عام كالأموال الموقوفة على اللقطاء أو الموصى بها لهم، فإن لم يكن له مال خاص ولم توجد أموال موقوفة على اللقطاء أو موصى لهم بها فإن نفقته تكون في بيت المال لقول عمر - رضي الله تعالى عنه - في حديث أبي جميلة: اذهب فهو حرٌّ ولك ولاؤه وعلينا نفقته^(٩)، وفي رواية: من بيت المال^(١٠)، ولأن بيت المال وارثه

(٤) ينظر: الذخيرة للقرافي: ١٣٦/٩.

(٥) ينظر: المغني: ١٢١/٦.

(١) ينظر: روضة الطالبين: ٤٣٧/٥، ومغني المحتاج: ٦١٣/٣، ونهاية المحتاج: ٤٦٢/٥، والمغني: ١٢٣/٦، والشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٩٨/٦، والمبدع في شرح المقنع: ١٤٥/٥.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٥٢/٦، وتبيين الحقائق: ٢٩٨/٣، وحاشية ابن عابدين: ٢٧١/٤.

(٣) ينظر: المدونة الكبرى: ٥٤٩/٢، والتاج والإكليل: ٥٦/٨، والشرح الكبير للردري: ١٢٦/٤.

(٤) سبق تخريجه: ص ٢٢.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٤٥٢/٧ ح ١٣٨٤٨.

وماله مصروف إليه فتكون نفقته عليه، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الأظهر عند الشافعية^(١) وقال المالكية: فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى مُلْتَقَطِهِ، إِمَّا بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ، لِأَنَّ الْعَادَةَ تَدُلُّ عَلَى مِثْلِ هَذَا وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ^(٢)

٥- الإِشْهَادُ عَلَى اللَّقِيطِ:

ذهب المالكية إلى أَنَّهُ: يَنْبَغِي عَلَى مَنْ أَخَذَ لَقِيطاً الْإِشْهَادَ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّقَاطُهِ أَنَّهُ التَّقَاطُ، وَذَلِكَ خَوْفَ اسْتِرْقَاقِهِ أَوْ تَبْنِيهِ، وَأَمَّا لَوْ تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ اسْتِرْقَاقُهُ لَطَوَّلَ الزَّمَنُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ^(٣) وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ إِلَى أَنَّهُ: يَجِبُ عَلَى مَنْ أَخَذَ لَقِيطاً الْإِشْهَادَ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّقَاطُهِ لِيَلَّا يُسْتَرْقَ وَيُضَيَّعَ نَسَبُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُلْتَقَطُ مَشْهُوراً بِالْعَدَالَةِ، كَمَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَنْهُمْ عَلَى مَا مَعَهُ مِنْ مَالٍ، بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لَهُ^(٤)

وعند الحنابلة في الإِشْهَادِ عَلَى اللَّقِيطِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ، كَمَا لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ فِي اللَّقْطَةِ، وَالثَّانِي: يَجِبُ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ حِفْظَ النَّسَبِ وَالْحَرِيَّةِ فَوْجِبَ، كَالْإِشْهَادِ فِي النِّكَاحِ^(٥) قَالَ الْمُرْدَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يُسْتَحَبُّ لِلْمُلْتَقَطِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا مَعَهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: يَجِبُ، وَنُظِرَ لَهُ فِي اللَّقْطَةِ^(٦)

الخاتمة وملخص البحث

لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- ١- أن الإسلام اهتم بالنسب غاية الاهتمام حين جعل حفظ النسل مقصداً من المقاصد الكلية الضرورية.
- ٢- أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسدت.
- ٣- أن تعريف الشريف الجرجاني للزنى بأنه: «الوطء في قُبُلِ خَالِ عَنِّ مَلِكٍ وَشَبَهَةٍ» من أحسن التعريفات.
- ٤- أن العلماء أجمعوا على أن المرأة إذا كانت فراشاً لزوج أو سيد وجاءت بولد ولم ينفه صاحب الفراش أنه لا ينسب إلى الزاني ولا يلحق به ولو استلحقه، وإنما ينسب لصاحب الفراش.
- ٥- أن المعتمد في المذاهب الأربعة أن ولد الزنى إذا لم تكن أمه فراشاً

(١) ينظر: المبسوط للرخسي: ٢١٠/١٠، وبدائع الصنائع: ١٩٨/٦، والذخيرة للقرافي: ١٣٢/٩، والقوانين الفقهية: ص ٢٢٥، والتاج والإكليل: ٥٣/٨، ومصح الجليل شرح مختصر خليل: ٢٤٧/٨، وروضة الطالبين: ٤٢٥/٥، ومغني المحتاج: ٦٠١/٣، ونهاية المحتاج: ٤٥١/٥، والمغني: ١١٥/٦، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي: ٢٥٢/٤، وشرح منتهى الإرادات: ٣٨٨/٢.

(٢) ينظر: مواهب الجليل للحطاب: ٨٠/٢.

(٣) ينظر: التاج والإكليل: ٥٧/٨، وشرح الخرشي على مختصر خليل: ١٣٣/٧، والشرح الكبير للدردير: ١٢٦/٤.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير: ١٢/٨، والوسيط: ٣٠٣/٤، وروضة الطالبين: ٤١٨/٥، ونهاية المحتاج: ٤٤٧/٥.

(٥) ينظر: المغني: ١١٨/٦، والمحرم في الفقه: ٢٧٣/١، والمبدع في شرح المقنع: ١٣٥/٥.

(٦) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ٤٣٣/٦.

لزوج، أو سيد لا يلحق بالزاني، إذا استلحقه، وإنما ينسب إلي أمه.
٦- أن قوله □: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» صيغة عموم، والمقرر في أصول
الفقه أن العام يشمل الأحوال والأزمنة كما يشمل الأشخاص، فهو يشمل
حالة كون المرأة فراساً وحالة كونها ليست فراساً، هذا مع احتمال أن يكون
مخصصاً بقرينة الحال، والدليل إذا تطرّقه الاحتمال المساوي أو الراجح
سقط الاستدلال به

٧- أن أدلة القائلين بعدم إلحاق ولد الزنى بالزاني الذي لا ينافيه
صاحب فراس، أوردَ عليها القائلون بإلحاقه به إيرادات جعلتها غير
ناهضة للاحتجاج بها فهي غير قطعية الدلالة، وأن أدلة القائلين بالإلحاق
أوردَ عليها القائلون بعدمه إيرادات كذلك جعلتها غير ناهضة للاحتجاج
بها، فهي أيضاً ليست قطعية الدلالة

٨- أن القول بعدم إلحاق الذي هو المذهب المعتمد عند جماهير
العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وقد رجحه كل من أبي بكر
ابن العربي والشيخ صاحب أضواء البيان، أرجح عندي، ومن الدليل على
أرجحيته عندي ما ثبت في الصحيح من قوله □: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ
عَلَيْهِ أَمْرٌ نَبَوِيٌّ فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، لكن لا ينافي ذلك عندي أن يراعي في بعض أحكام
الأبوة والبنوة القول المخالف له، لكونه قال به بعض أئمة التابعين واختاره
ابن تيمية وابن القيم، فمراعاة الخلاف أصل من الأصول التي أنبنى عليها
مذهب الإمام مالك، ودليله أمر النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين
سودة بنت زمعة بالاحتجاب من الولد الذي ألحقه بزمعة، مراعاة لقول سعد
بن أبي وقاص إن الولد ابن أخيه

٩- أن الصلة بين اللقيط وولد الزنى: انقطاع نسب كل منهما عن الأب،
إلا أن الأول مجهول الأم أيضاً بخلاف الثاني، والصلة بين اليتيم واللقيط أن
كليهما لا أب له، إلا أن اليتيم فقد أباه بعد أن كان، أما اللقيط فإنه وإن لم يكن
له أب إلا أنه يحتمل أن يظهر في وقت ما

١٠- أن الفقهاء اتفقوا على أن الشخص إذا غلب على ظنه هلاك اللقيط
بأن وجده في مفازة ونحوها من المهالك كان التقاطه فرض عين عليه

١١- أن الإسلام نظر إلى اللقيط نظرة رحمة وعطف وحنان، ولذلك
عامله معاملة اليتيم، من حيث حسن الرعاية ووجوب الإنفاق عليه

١٢- أن ما فصلته كتب الفقه الإسلامي من الأحكام المتعلقة باللقيط،
كالحكم بإسلام اللقيط أو كفره، وحرية اللقيط ورقه، وإدعاء نسب اللقيط،
وحكم نفقة اللقيط، والإشهاد على التقاطه تدل على عناية الإسلام باللقيط.
وهذا آخر ما سمح به الوقت المشحون بالأشغال من البحث في هذا
الموضوع.

والعلم عند الله تعالى.
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً
كثيراً.

(١) سبق تخريجه: ص ١٦.

فهرس المراجع

- (١) الإجماع: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة: ٣١٨هـ، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، مكتبة الفرقان، عجمان، ومكتبة مكة، رأس الخيمة، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (٢) أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، الحنفي، المتوفى سنة: ٣٧٠هـ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- (٣) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشهير بابن العربي المالكي، المتوفى سنة: ٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة لبنان.
- (٤) الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، المتوفى سنة: ٦٣١هـ، تحقيق: الدكتور سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- (٥) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، المالكي، المتوفى سنة: ٤٦٣هـ، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المتوفى سنة: ١٣٩٣هـ. إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى - على نفقة مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية-، ١٤٢٦هـ.
- (٧) الأم: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة: ٢٠٤هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- (٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لأبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، الحنبلي، المتوفى سنة: ٨٨٥هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٩) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين إبراهيم بن نجيم الحنفي، المتوفى سنة: ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- (١٠) البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة: ٧٩٤هـ، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، الحنفي، المتوفى سنة: ٥٨٧هـ، تقديم الشيخ عبد الرزاق الحلبي، تحقيق وتخريج: محمد عدنان بن ياسين درويش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (١٢) البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير: لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشهير بابن الملقن الشافعي، المتوفى سنة: ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (١٣) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، القرطبي، المالكي، المعروف بابن رشد الجد، المتوفى سنة: ٥٢٠هـ، تحقيق الدكتور: محمد جحي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٤) التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، المالكي، الشهير بالموافق، المتوفى سنة: ٨٩٧هـ، مطبوع بهامش مواهب الجليل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

(١٥) تبیین الحقائق شرح كنز الرقائق: لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة: ٧٤٣هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ.

(١٦) التعريفات: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، المتوفى سنة: ٨١٦هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١٧) التلخيص في أصول الفقه: لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، المتوفى سنة: ٤٧٨هـ، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(١٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، المالكي، المتوفى سنة: ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، الناشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

(١٩) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، (المتوفى سنة: ٧٤٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢٠) تهذيب التهذيب: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

(٢١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد الزرعي الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة: ٧٥١هـ، مطبوع بهامش عون المعبود.

(٢٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير، المتوفى سنة: ٦٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٢٣) جامع الأمهات: لجمال الدين عثمان بن عمر الكردي المالكي الشهير بابن الحاجب، المتوفى سنة: ٦٤٦هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن الأخضر، الناشر: اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، وبيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨.

(٢٤) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وإي الفرقان: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، المالكي، المتوفى سنة: ٦٧١هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٢٥) حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين الحنفي، المتوفى سنة: ١٢٥٢هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ.

(٢٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المالكي، المتوفى سنة: ١٢٣٠هـ، تحقيق محمد عlish، دار الفكر، بيروت.

(٢٧) حاشية السندي على سنن ابن ماجه: لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، المتوفى سنة: ١١٣٨هـ، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة، الثانية.

(٢٨) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي شرح مختصر المزني: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الشافعي، المتوفى سنة: ٤٥٠هـ، حققه وخرج

- أحاديثه وعلق عليه، الدكتور محمود مطرجي، وساهم معه في التحقيق مجموعة من الدكاترة، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (٢٩) الحدود: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي المالكي، المتوفى سنة: ٥٨٠٣هـ، مطبوع مع شرحه للرصاعي، تحقيق: محمد أبو الأجنان، والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.
- (٣٠) الذخيرة: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، المتوفى سنة: ٦٨٤هـ، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- (٣١) روضة الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الشافعي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- (٣٢) زاد المعاد في هدي خير العباد: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد الزرعي الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة: ٧٥١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- (٣٣) سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الشهير بابن ماجه، المتوفى سنة: ٢٧٣هـ، طبعة مميزة، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى.
- (٣٤) سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة: ٢٧٥هـ، طبعة مميزة، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى.
- (٣٥) سنن الدارمي: للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، الدرامي، السمرقندي، المتوفى سنة: ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- (٣٦) السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة: ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (٣٧) شرح الخرشي على مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن علي الخرشي، المالكي، المتوفى سنة: ١١٠١هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- (٣٨) شرح الزركشي على مختصر الخرقي: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، المتوفى سنة: ٧٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- (٣٩) الشرح الكبير على مختصر خليل: لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير، المالكي، المتوفى سنة: ١٢٠١هـ، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي على الشرح المذكور، تحقيق محمد عليش، دار الفكر، بيروت.
- (٤٠) الشرح الكبير، على المقنع: لأبي الفرج شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي، الحنبلي، المتوفى سنة: ٦٨٢هـ، مطبوع مع المقنع والإنصاف.
- (٤١) شرح النووي على صحيح مسلم: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- (٤٢) شرح تنقيح الفصول: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، المتوفى سنة: ٦٨٤هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (٤٣) شرح مختصر الروضة: لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، المتوفى سنة: ٧١٦هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- (٤٤) شرح منتهى الإرادات: لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، الحنبلي، المتوفى سنة: ١٠٥١هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- (٤٥) الصحاح: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري، المتوفى سنة: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٤٦) صحيح البخاري: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة: ٢٥٦هـ، عني به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، طبعة خاصة على نفقة الدكتور محمد بن صالح الرأجي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- (٤٧) صحيح سنن ابن ماجه: لمحمد ناصر الدين الألباني، المتوفى سنة: ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- (٤٨) صحيح مسلم: للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة: ٢٦١هـ، تشرف بخدمته والعناية به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (٤٩) ضعيف سنن أبي داود: لمحمد ناصر الدين الألباني، المتوفى سنة: ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- (٥٠) عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المتوفى سنة: ١٣٢٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- (٥١) الفتاوى الكبرى: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني الحنبلي، المتوفى سنة: ٧٢٨هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- (٥٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، عني به: أبو عبد الله محمود الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- (٥٣) الفروع: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة: ٧٦٣هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- (٥٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي، المتوفى سنة: ١١٢٠هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- (٥٥) قواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني، المتوفى سنة: ٤٨٩هـ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م.
- (٥٦) القوانين الفقهية: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المالكي، المتوفى سنة: ٧٤١هـ، ضبطه وصححه، محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- (٥٧) كشاف القناع: لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، الحنبلي، المتوفى سنة: ١٠٥١هـ، عني به: الشيخ هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٥٨) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: لتقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحصني الشافعي، المتوفى سنة: ٨٢٩هـ، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

(٥٩) لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، المتوفى سنة: ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

(٦٠) المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، المتوفى سنة: ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٦١) المبسوط: لشمس الدين محمد بن أحمد بن سهل السرخسي الحنفي، المتوفى سنة: ٤٨٣هـ، اعتنى به الأستاذ سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٦٢) مجموع الفتاوى: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي، المتوفى سنة: ٧٢٨هـ، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٦٣) المحرر في الفقه: لأبي البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحنبلي، المتوفى سنة: ٦٥٢هـ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٦٤) مختار الصحاح: لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفى سنة: ٦٦٦هـ، تحقيق: حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة جديدة منقحة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(٦٥) مختصر خليل: لضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى المالكي، المعروف بالجندي، المتوفى سنة: ٧٦٧هـ، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٦٦) المدونة الكبرى في فقه الإمام مالك بن أنس: من رواية سحنون بن سعيد التتوخي، المتوفى سنة: ٢٤٠هـ، عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي، المتوفى سنة: ١٩١هـ، دار صادر، بيروت.

(٦٧) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لأبي الحسن علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري، المتوفى سنة: ١٠١٤هـ، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

(٦٨) المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة: ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(٦٩) المستصفى من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(٧٠) المسند: للإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة: ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٧١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة: ٧٧٠هـ، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

- (٧٢) المصنف: للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة: ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (٧٣) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الشهير بالرحيبي، الحنبلي، المتوفى سنة: ١٢٤٣هـ، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
- (٧٤) معالم السنن: لأبي سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المتوفى سنة: ٣٨٨هـ، - مطبوع مع سنن أبي داود-، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- (٧٥) المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة: ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- (٧٦) معجم مقاييس اللغة العربية: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة: ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- (٧٧) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، المتوفى سنة: ٩٧٧هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٧٨) المغني: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة: ٦٢٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض: الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- (٧٩) منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات: لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، الشهير بابن النجار، المتوفى سنة: ٩٧٢هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- (٨٠) منح الجليل على مختصر خليل: لمحمد بن أحمد بن محمد عليش الأزهري المالكي، المتوفى سنة: ١٢٩٩هـ، مكتبة النجاح، طرابلس ليبيا.
- (٨١) منهاج الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الشافعي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
- (٨٢) المذهب: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، الشيرازي الشافعي، المتوفى سنة: ٤٧٦هـ، مطبوع مع شرحه المسمى بالمجموع.
- (٨٣) الموافقات: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي، المتوفى سنة: ٧٩٠هـ، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٨٤) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشهير بالحطاب المغربي المالكي، المتوفى سنة: ٩٥٤هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- (٨٥) الموسوعة الفقهية: لجماعة من الباحثين، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، طباعة ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
- (٨٦) الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي، المتوفى سنة: ١٧٩هـ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر

- (٨٧) نشر الورود شرح مراقبي السعود: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المتوفى سنة: ١٣٩٣ هـ، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى - على نفقة مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، ١٤٢٦ هـ.
- (٨٨) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين أبي العباس محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، المتوفى سنة: ١٠٠٤ هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤ هـ.
- (٨٩) الوسيط: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، الشافعي، المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

المحتويات

فهرس الموضوعات	الصفحة
المقدمة: وتشتمل على خطة البحث	٣
المبحث الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث، وفيه مطلبان:	٥
المطلب الأول: تعريف الاستلحاق	٥
المطلب الثاني: تعريف الزنى	٥
المبحث الثاني: استلحاق ولد الزنى، الحكم، والضوابط، والشروط، وفيه ثلاثة مطالب	٧
المطلب الأول: حكم استلحاق ولد الزنى إذا كانت أمه فراشاً لزوج، أو سيد	٧
المطلب الثاني: حكم استلحاق ولد الزنى إذا لم تكن أمه فراشاً لزوج، أو سيد	٧
المطلب الثالث: ضوابط، وشروط الاستلحاق	١٨
المبحث الثالث: عناية الإسلام باللقطاء، وفيه ثلاثة مطالب:	٢١
المطلب الأول: تعريف اللقيط	٢١
المطلب الثاني: حكم التقاط اللقيط	٢٢
المطلب الثالث: عناية الإسلام باللقطاء	٢٣
الخاتمة: وفيها أهم النتائج	٢٩
فهرس: المراجع	٣١

أبيض